الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6158.6
بتغير قدره
-20.6
0.33%

النفط الكويتي يرتفع 1,55 دولار إلى 121,58 دولاراً

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 1,55 دولارا في تداولات امس الثلاثاء ليستقر عند مستوى 121,58 دولارا للبرميل مقارنة بـ 120,03 دولارا للبرميل في تداولات يوم امس الاول.

ويواصل سعر برميل النفط الكويتي ارتفاعه لليوم الثاني على التوالي على الرغم من تراجع اسعار الخام في الاسواق النفطية وسط توقعات بارتفاع مخزون الخام الأميركي لأعلى مستوى له في ستة اسابيع باعتبارها اكبر مستهلك للطاقة في العالم مما يعد مؤشرا على تراجع مستويات الطلب على الخام.

تتعلق بتقييمات الأصول والتستر على معاملات مع أطراف ذات صلة ومخالفات في المعايير المحاسبية

اكتشاف حالات تزوير في ميزانيات شركات مدرجة ومساهمة و«التجارة» بصدد تحويل بعضها إلى النيابة

أبلغت مصادر مطلعة «الأنباء» عن اكتشاف وزارة التجارة والصناعة حالات تزوير في ميزانيات بعض الشركات منها شركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مشيرة الى ان عمليات التزوير تتعلق بتقييمات بعض الأصول، بالاضافة الى التستر على معاملات مع أطراف ذات صلة ومخالفات في المعايير المحاسبية الدولية وقرارات خطأ اتخذتها مجالس إدارات بعض الشركات في آليات تخفيض مديونياتها لتغطية بعض الخروقات والتجاوزات في بعض بنود الميزانيات أملا في تمريرها، مبينة ان «التجارة» ستتخذ إجراءات صارمة ومشددة بشأن تلك الشركات من خلال تحويلها إلى النيابة، وذلك بالتنسيق مع البورصة، ووزارة العدل والنيابة التجارية وغيرها من الجهات الرسمية.

وأفادت المصادر بأن ذلك الإجراء يأتي في إطار الخطوات العديدة التي تباشر «التجارة» ممثلة في قسم الميزانيات تنفيذها لمواجهة التجاوزات في تقديم البيانات المالية للشركات بشتى قطاعاتها، خاصة انها قد خاطبت في وقت سابق الشركات ومدققي الحسابات بضرورة الدقة وتلافي اى تجاوزات والالتزام بقانون الشركات المعمول به بالكويت منعا من الإيقاف أو الشطب في حال اكتشاف تجاوزات أو مخالفات أو حالات تزوير في الميزانيات.

وأضافت أن عمليات تدقيق البيانات المالية أصبحت صعبة خاصة في المرحلة الحالية التي كشفت عن تراخي العديد من الشركات سواء المدرجة في البورصة أو المساهمة بعد تكثيف دور الجهات الرقابية الثلاث (بنك الكويت المركزي ـ وهيئة أسواق المال ـ وزارة التجارة والصناعة)، الأمر الذي ساهم في تباطؤ تقديم العديد من الشركات لميزانياتها السنوية سواء عن 2011 أو ما قبلها .

وفي سياق اخر قالت مصادر ان هناك تنسيقا بين إدارة الشركات في وزارة التجارة مع البورصة بشأن الشركات التي تخالف إغراضها ونظامها الأساسي، خاصة في بند بيع وشراء الأسهم المدرجة، حتى يكون هذا الامر مقصورا على الشركات التي يشمل نظامها الأساسي، هذا البند مثل البنوك وشركات الاستثمار والقابضة والصناديق، مبينة أن «التجارة» ستكون أكثر شدة مع الشركات المخالفة في ذلك الأمر خاصة بعد إبلاغ الشركات بذلك الأمر والتشديد على عدم مخالفة تلك البنود، حيث سترسل «التجارة» كتابا إلى البورصة يحتوي على جميع المخالفات التي ستظهر في ميزانيات الشركات المدرجة.

ويذكر ان وزارة التجارة والصناعة أصدرت قرارا العام الماضي بإضافة بند في النظام الأساسي للشركات التي ترغب باستثمار فوائض رؤوس أموالها في الأسهم، والذي ينص على «أن استثمار الفوائض المالية يكون بمعرفة محافظ مالية تدار من قبل جهات متخصصة، والتشديد على ألا تتعدى قيمة هذه الاستثمارات ربع رأس المال المدفوع للشركة»، الامر الذي دفع العديد من الشركات المديرة للمحافظ المالية إلى تعديل أوضاعها.

● محمود فاروق

السوق يعاني من مجموعة عوامل تقف وراء التراجع خلال المرحلة الحالية

«جلوبل فاينانس» تختار «الوطني» أفضل بنك في الأسواق الناشئة لـ 2012

اختارت «جلوبال فاينانس» العالمية بنك الكويت الوطني كأفضل بنك على مستوى الأسواق الناشئة للعام 2012، وذلك في تقريرها السنوي الخاص حول أفضل بنوك المنطقة بناء على إنجازاتها وقدرتها على تحقيق النمو مستقبلا والتزامها بتلبية احتياجات عملائها في ظل بيئة عمل صعبة.

وقد حل بنك الكويت الوطني في المرتبة الأولى على قائمة «جلوبل فاينانس» لأفضل بنوك الأسواق الناشئة بعدما كانت قد اختارته أيضا أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2012. وقد اعتمدت «جلوبل فاينانس» في تقييمها لأفضل البنوك العالمية لهذا العام على معدلات نمو الموجودات والربحية والتوسع الجغرافي والعلاقات الاستراتيجية، بالإضافة إلى استقرار الجهاز الإداري والخطط التطويرية وابتكار المنتجات الجديدة. كما اعتمدت على تقييمات وآراء خبراء التصنيف الائتماني وكبار المستشارين والمديرين التنفيذيين حول العالم. وقالت «جلوبل فاينانس» ان بيئة العمل مازالت مليئة بالتحديات بالنسبة للبنوك والعملاء على حد سواء. واليوم أكثر من أي وقت مضى، ينتظر العملاء من بنوكهم خدمات ممتازة ومهنية مرتفعة. وبنك الكويت الوطني هو الأفضل في الشرق الأوسط وفق هذا المعيار وذلك على الرغم من الأزمات الإقليمية والعالمية المتلاحقة، إلى جانب استقرار جهازه الإداري وتوجهاته الاستراتيجية الصائبة.

هذا ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية بين جميع بنوك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من وكالات التصنيف العالمية: «موديز» و«ستاندارد أند بورز» و«فيتش»، اعتمادا على أدائه المتنامي وجودة أصوله ومتانة قاعدته الرأسمالية واستراتيجيته الواضحة.

«الوطني» مستمر في حصد التصنيفات العالمية

«كامكو»: 27,2 مليار دولار التوزيعات النقدية لـ 630 شركة خليجية خلال 2011

قال تقرير شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) ان الربع الأول من عام 2012 شهد أداء قويا لمعظم أسواق الأسهم الخليجية مدعوما بالأرباح الجيدة التي أعلنت عن عام 2011 وارتفاع أسعار النفط والتزام الحكومات في دعم الاقتصاد وتمويل مشاريع البنية التحتية بالإضافة إلى توقع المستثمرين لتعديل بعض التشريعات وإدخال تشريعات جديدة إلى أسواق الأسهم تساعد في تطوير الأسواق وجذب المستثمرين الأجانب والشركات العالمية.

وكان سوق الأسهم السعودي الأفضل أداء خلال الربع الأول من عام 2012 بنسبة ارتفاع في مؤشره بلغت 22,1٪ مدعوما بتداولات قياسية لم يشهدها السوق منذ عام 2008 حيث تخطت السيولة الـ 182 مليار دولار وبمعدل تداول يومي بلغ 2,8 مليار دولار.

وبالرغم من الركود في القطاع العقاري، سجل سوق دبي المالي ثاني أفضل أداء خلال الربع الأول بنسبة ارتفاع بلغت 21,8٪ مدعوما بالأداء الجيد للقطاعات الاقتصادية الأساسية في الإمارة (السياحة والتجارة) والنمو القوي في أرباح عام 2011 حيث بلغت 2 مليار دولار بارتفاع نسبته 30٪ عن عام 2010، بالإضافة إلى التطورات الايجابية في أزمة ديون المؤسسات التابعة لحكومة دبي وهيكلتها حيث تقدر الديون التي تستحق على تلك المؤسسات نحو 15 مليار دولار خلال عام 2012.

وذكر التقرير انه وفي أبوظبي كان أداء البورصة معتدلا حيث ارتفع المؤشر بنسبة 6,3٪ مدعوما بارتفاع أرباح عام 2011 بنسبة 93٪ لتصل إلى 8 مليارات دولار والتي بدورها أدت إلى ارتفاع الأرباح النقدية الموزعة بنسبة 49٪ لتصل إلى 3,43 مليارات دولار، غلب الطابع المضاربي على سوق الكويت للاوراق المالية خلال الربع الأول مما دفع قيمة التداولات الى 8,73 مليارات دولار وبالتالي سجل المؤشر الوزني ارتفاعا بلغ 3,6٪ لتصل القيمة السوقية الى 109 مليارات دولار.

وأوضح التقرير أن أداء معظم أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الأول من عام 2012 كان جيدا مدفوعا بتداولات قياسية وعودة السيولة إلى أسواق الأسهم وخصوصا في سوق الأسهم السعودي الذي شكلت تداولاته حوالي 89٪ من القيمة المتداولة في الأسواق الخليجية.

وتخطت القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية في نهاية الربع الأول من عام 2012 مستوى الـ 800 مليار دولار لتصل إلى 810 مليارات دولار وبارتفاع قدره 87 مليار دولار عن مستواها نهاية عام 2011، قاد سوق الأسهم السعودي تلك الارتفاعات ليصل إلى 410 مليارات دولار مسجلا ارتفاعا قدره 71,7 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2012.

وذكر التقرير أن النتائج المالية الإيجابية التي حققتها معظم أسواق الأسهم الخليجية خلال عام 2011 «باستثناء بورصتي الكويت ومسقط» مدفوعة بتحسن الأوضاع الاقتصادية في الخليج ودعم الحكومات عبر الاستثمار في المشاريع الإنمائية والبنية التحتية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية كانت الدافع الأساسي وراء الأداء الإيجابي لمعظم أسواق الأسهم الخليجية بالإضافة إلى التشريعات المتوقعة في سوق الأسهم السعودي المتعلقة بالسماح للشركات الأجنبية إدراج أسهمها في السوق وكذلك منح المستثمرين الأجانب حق التداول في السوق السعودي.

وبلغت إجمالي التوزيعات النقدية للشركات المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية (630 شركة) خلال عام 2011 حوالي 27,2 مليار دولار وبنسبة نمو 5٪ عن عام 2010 حين سجلت 25,8 مليار دولار، وبالتالي تم توزيع حوالي 51٪ من إجمالي أرباح عام 2011 على المستثمرين مقارنة مع 59٪ لعام 2010.

وشهدت معظم الأسواق الخليجية زيادة في قيمة التوزيعات النقدية باستثناء بورصتي الكويت ومسقط حيث انخفضت التوزيعات بنسبة 37٪ و7٪ خلال عام 2011 على التوالي، بلغت التوزيعات النقدية عن عام 2011 للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي حوالي 13,35 مليار دولار (53٪ من أرباح عام 2011) وبنسبة نمو 13٪ عن عام 2010 وشكلت نحو نصف التوزيعات النقدية لأسواق الأسهم الخليجية. أتت في المركز الثاني بورصة قطر بتوزيعات بلغت 4,63 مليارات دولار (45٪ من الأرباح) فيما صعدت أبوظبي إلى المركز الثالث بتوزيعات قيمتها 3,43 مليار دولار وبنمو ملحوظ عن عام 2010 بلغ 49٪.

أما بورصة الكويت، فبعد توزيعات نقدية بلغت 4,71 مليارات دولار خلال عام 2010، انخفضت خلال عام 2011 بنسبة 37٪ لتصل إلى 2,96 مليار دولار نتيجة التوزيعات المتواضعة لعدد من البنوك وانخفاض توزيعات زين للاتصالات بعد التوزيعات القياسية خلال عام 2010 نتيجة تخارجها من زين أفريقيا.

أرباح الشركات الخليجية المدرجة

وذكر التقرير أن الأرباح المجمعة للشركات الخليجية المدرجة خلال عام 2011 بلغت حوالي 53,3 مليار دولار وبنسبة نمو بلغت 21٪ عن عام 2010. لايزال سوق الأسهم السعودي المحرك الأساسي لربحية أسواق الأسهم الخليجية حيث بلغت أرباح الشركات السعودية المدرجة لعام 2011 حوالي 25,1 مليار دولار وهي أرباح قياسية وبنسبة نمو عن عام 2010 بلغت 21٪ مدفوعة بأرباح قطاع البتروكيماويات الذي سجل أرباحا بلغت 11 مليار دولار وكذلك قطاع البنوك حيث بلغت أرباح القطاع 6,8 مليارات دولار.

ولاتزال الشركات القطرية المدرجة تحتل المركز الثاني من حيث الربحية بعد السعودية حيث سجلت أرباح 10,3 مليارات دولار تلتها أبوظبي بأرباح بلغت 8 مليارات دولار، أما بورصة الكويت فهي في تراجع مستمر في الربحية منذ عام 2009 حيث انخفضت أرباح عام 2011 بنسبة 26٪ لتصل إلى 5 مليارات دولار وتحتل المرتبة الرابعة خليجيا.

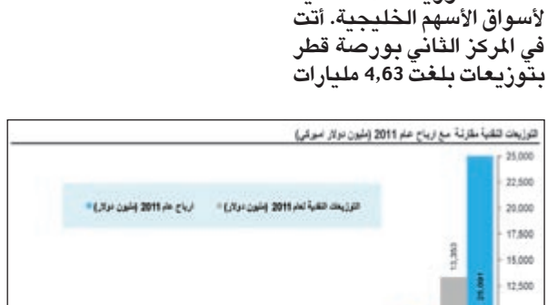

حجم المشاريع التي نفذتها الشركة تجاوز الـ 300 مليون دينار

«عربي للطاقة» تربح 1,06 مليون دينار وتدخل عامها الـ 35

م. خالد بهبهاني

قال الرئيس التنفيذي في شركة عربي للطاقة والتكنولوجيا م.خالد بهبهاني إن الشركة أتمت عامها الـ 35 وتعتبر من الشركات المتخصصة الرائدة في قطاعها، حيث تراكمت الخبرات لديها على مدى الأعوام الخمسة والثلاثين وخبرتها في تنفيذ المشاريع الصناعية والهندسية والميكانيكية والكهربائية وخدمة القطاع النفطي حتى وصلت وبكل ثقة الى مرحلة النضج المتكامل ولديها جهاز فني عريق وبنك من المعلومات فيما يخص أعمال القطاع النفطي والطاقة بكل مجالاتها.

وقال بهبهاني في بيان صحافي أمس ان حجم المشاريع التي نفذتها الشركة تجاوز الـ 300 مليون دينار، مشيرا الى أن تاريخ الشركة حافل في القطاع النفطي مع شركة البترول الوطنية الكويتية وشركة نفط الكويت وشركة صناعة الكيماويات البترولية والشركة الكويتية لنفط الخليج والعمليات المشتركة بالوفرة ووزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة ووزارة الدفاع ووزارة الصحة، حيث ان تعاملهم مع شركتنا طوال هذه الأعوام أكسب شركة عربي للطاقة الخبرة وجعلها في مصاف الشركات الكبرى التي تخدم قطاعات الدولة عامة.

وحول إنجازات الشركة لعام 2011 أفاد بهبهاني بأن الشركة حققت أرباحا صافية بمبلغ 1,06 مليون دينار مقارنة مع 850 ألف دينار أرباح لعام 2010، مشيرا إلى أن الشركة تعافت تماما من الانخفاض في نشاطها للأعوام 2008 و2009 ولديها عقود تحت التنفيذ تفوق 60 مليون دينار وتتطلع إلى الحصول على عقود جديدة خلال المرحلة المقبلة لتستمر في خدمة جميع قطاعات الدولة والقطاع النفطي بشكل خاص بشكل أفضل.

واختتم بهبهاني قوله بأن شركة عربي للطاقة تعتبر واحدة من أقدم الشركات في المقاولات الميكانيكية والهندسية ولديها حاليا طاقم فني يتكون من أكثر من 2500 عامل ومهندس.

«بيتك للأبحاث»: إصدارات الصكوك العالمية تقفز 42٪ بالربع الأول

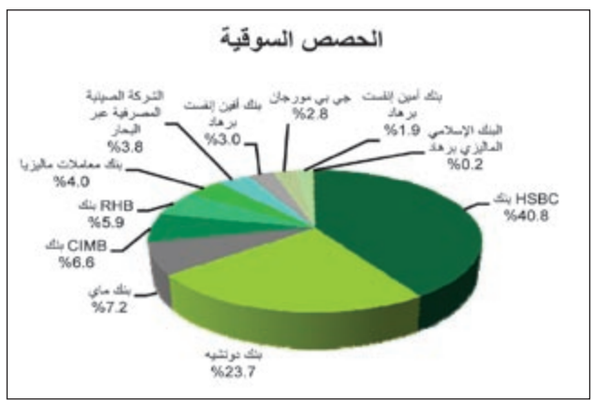

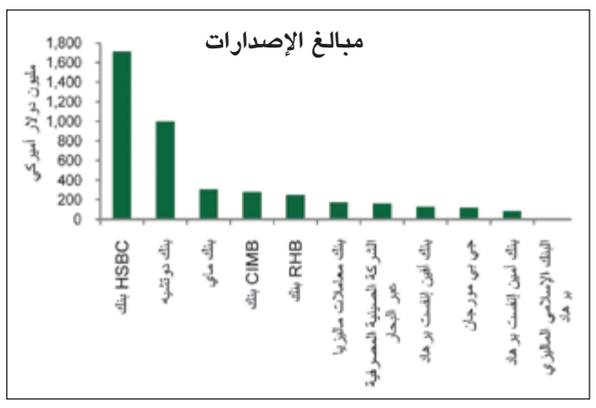

أشار تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، حول واقع سوق الصكوك العالمية خلال شهر مارس الماضي والربع الأول من العام الحالي، أن اصدارات الصكوك سجلت قفزة كبيرة في الربع الأول بنسبة 42٪ لتصل قيمتها إلى 40,6 مليار دولار، موضحا أن شهر مارس شهد اصدارات بقيمة 12,2 مليار دولار بفضل الاصدارات السيادية.. وفيما يلي التفاصيل:

شهد شهر مارس اصدارات أولية في سوق الصكوك بلغت قيمتها 12,2 مليار دولار، وبذلك يرتفع حجم الاصدارات الأولية خلال الربع الأول من هذا العام ليسجل 40,6 مليار دولار، وهذا الرقم يمثل قفزة بنسبة 42,0٪ على أساس سنوي مقارنة بالربع الأول من عام 2011، والمبالغ الكبيرة التي سجلتها الاصدارات في شهر مارس، أتت بدفع من المصدرين من الهيئات السيادية والتي زادت إصداراتها بمقدار 7,9 مليارات دولار، مسجلة أعلى مستوياتها خلال 14 شهرا.

ومن الإصدارات الملحوظة من الصكوك خلال شهر مارس، إصدار الشركة السعودية للكهرباء، والتي أصدرت صكوكا بقيمة 1,75 مليار دولار، وذلك على شريحتين مختلفتين، والتي قامت بعملية الاصدار هي شركة ذات أغراض خاصة تم تأسيسها لهذا الغرض بالنيابة عن الشركة السعودية للكهرباء. كما أصدرت شركة بيروساهان بينيربت خلال شهر مارس صكوكا بقيمة 2,6 مليار دولار، وذلك نيابة عن الحكومة الاندونيسية . في حين ان بنك نيجارا ماليزيا أصدر صكوكا خلال الشهر بلغت قيمتها 5,1 مليارات دولار، وهي الكبرى التي يصدرها بنك نيجارا حتى الآن. كما أصدر البنك السعودي البريطاني (ساب) بنجاح صكوكا ذات اكتتاب خاص بلغت قيمتها 1,5 مليار ريال (400 مليون دولار) وذلك في تاريخ 28 مارس. وسيستخدم بنك ساب العوائد من الاكتتاب في متابعة التوسعات وتنويع قنوات التمويل للبنك. يشار إلى ان هذه الصكوك المعومة التي يبلغ اجلها خمس سنوات، طرحها البنك بعائد يبلغ 120 نقطة أساس فوق سعر السيبور (لمدة ثلاثة أشهر)، وذلك على أساس ربع سنوي.

وسجل شهر مارس عودة شركة خزانة ناسيونال إلى السوق للمرة الأولى منذ عام 2008، وذلك مع صكوكها القابلة للتبادل، ويستطيع حملة الصكوك تبديل هذه الصكوك مع أسهم مجموعة باركسون للتجزئة والمدرجة أسهمها في بورصة هونغ كونغ، ومدعومة بحصة الأسهم المتبقية التي تملكها شركة خزانة في شركة باركسون والتي تبلغ 220 مليون سهم، وتم تسعير هذه الصكوك بأفضل شروط للمصدر، ويتضمن ذلك وجود عائد سلبي طفيف على هذه الصكوك، وهو ما أعطى هذه الصكوك دفعا ولو بشكل أكثر قليلا من سندات شركة تيماسيك ذات التصنيف «A-»، التي تم إصدارها في الربع الرابع من عام 2011 ولها القابلية للتحويل إلى أسهم، يذكر ان سعر الكوبون لهذه السندات يبلغ «صفر»، كما يبلغ العائد «صفر».

ساهمت الاصدارات من الهيئات السيادية بنسبة 64,5٪ من اصدارات السوق الأولية في شهر مارس، بينما كانت مساهمة الشركات نسبتها 18,2٪، فيما ساهمت الهيئات المرتبطة بالحكومات بنسبة 17,2٪. وفي شهر مارس، تراجعت الاصدارات بالرينجت الماليزي قليلا عما كانت عليه في الأشهر الماضية، لتسجل 54,4٪ من الإصدارات، فيما تم إصدار صكوك بالدولار الأميركي خلال الشهر بلغت قيمتها 2,1 مليار دولار أميركي.، وسجل شهر مارس إصدارا واحدا فقط من اصدارات الصكوك الدولية.

وبلغ عدد اصدارات الصكوك في شهر مارس 81 إصدارا، مقابل 50 إصدارا في شهر فبراير، و67 إصدارا في شهر يناير. وبالنظر إلى اصدارات شهر مارس، نرى ان اصدارات الشركات احتلت الصدارة في هذا الشهر بعدد بلغ 54 إصدارا من قطاع الشركات بلغ مجموع قيمها 2,2 مليار دولار (وكان شهر فبراير قد سجل اصدارات بقيمة 1,7 مليار دولار، وبذلك بلغ النمو 29,4 ٪) وبلغ عدد الاصدارات السيادية في شهر مارس 24 إصدارا، بلغت قيمتها مجتمعة 7,9 مليارات دولار (وكان شهر فبراير قد سجل اصدارات بقيمة 6,1 مليارات دولار، وبذلك بلغ النمو 29,5 ٪)، وبلغ عدد الاصدارات من الهيئات المرتبطة بالحكومات 3 اصدارات، بلغت قيمتها مجتمعة 2,1 مليار دولار، (وكان شهر فبراير قد سجل اصدارات بقيمة 215,5 مليون دولار، وبذلك بلغ النمو 874,5٪).